

جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم المحاسبة

دراسة لتحديد تأثير دور المحاسب كفاحص قانوني على بيئة
المحاسبة والمراجعة المصرية مع دراسة تطبيقية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة
مقدم من الباحثة - أمينة رمضان محمد نمير
معيدة بقسم المحاسبة
كلية التجارة بدمياط - جامعة الإسكندرية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعة الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا
أستاذ المحاسبة والمراجعة أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أَوْلَى
أَجْنِحَةِ مَتْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا يُمْسِكُ لَهَا وَمَا
يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلٌ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾

سورة فاطر

لجنة الحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعة

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

عضوأ

الأستاذ الدكتور / محمد سامي راضي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ووكليل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

كلية التجارة - جامعة طنطا

مشرفاً وعضوأ

الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

عضوأ

الأستاذ الدكتور / سمير كامل عيسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

ووكليل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

شكر وتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد الذي علمني من خزائن علمه ما لم أكن أعلم وكان فضله على عظيماً، والصلوة والسلام على سيدنا محمد الهادي الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

بعد التوجيه بالحمد والشكر لله عز وجل، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر، والعرفان، والامتنان، وعظيم التقدير لأبي، ومعلمي، وأستادي، الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعة، أستاذ المحاسبة والمراجعة، وعميد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية السابق، ورئيس قسم نظم المعلومات، لتفضيل سيادته بقبول الإشراف على الرسالة، ولما تكبدته من عناء ومشقة ولما شملني به من رعاية وحسن توجيهه، فلقد كان وبحق نعم الأب، فهو لم يدخل بالجهد أو بالوقت في سبيل إخراج هذا البحث في صورته الحالية وذلك بالرغم من تعدد أعبائه ومسئولياته، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعوه له بموفور الصحة والعافية وأن يبارك له في عمره، وأن يجعله الله مناراً للعلم، وأن يمكنه من بذل المزيد والمزيد من العطاء، وأن يجزيه الله عنِّي خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر، والعرفان، والامتنان، وعظيم التقدير لأبي، ومعلمي، وأستادي، الأستاذ الدكتور / محمد السيد سرايا، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، لتفضيل سيادته أيضاً بقبول الإشراف على الرسالة، ولما تكبدته من عناء ومشقة ولما شملني به من رعاية وحسن توجيهه خاصة في المراحل الأولى من إعداد هذا البحث، فلقد كان وبحق نعم الأب، فهو لم يدخل بالجهد أو بالوقت في سبيل إخراج هذا البحث في صورته الحالية وذلك بالرغم من تعدد أعبائه ومسئولياته، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعوه له بموفور الصحة والعافية وأن يبارك له في عمره، وأن يجعله الله مناراً للعلم، وأن يمكنه من بذل المزيد والمزيد من العطاء، وأن يجزيه الله عنِّي خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / محمد سامي راضي، أستاذ المحاسبة والمراجعة، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة طنطا، فمن فضل الله على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة على الرغم من تعدد أعبائه ومسئولياته وكثرة

مشاغله، وهو ما اعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، متعمد الله بموفور الصحة والعافية، وجراه عني خير الجزاء، وجعل هذا العمل في ميزان حسناته إن شاء الله.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / سمير كامل عيسى، أستاذ المحاسبة والمراجعة، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة الإسكندرية، على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة على الرغم من تعدد مسؤولياته وكثرة أعبائه ومشاغله، متعمد الله بموفور الصحة والعافية وجراه عني خير الجزاء، وجعله عوناً لي ولزملائي بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

كذلك أتوجه بالشكر، والعرفان، والجميل، وعظيم التقدير لأبي، ومعلمي، وأستادي، الأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر على، أستاذ المحاسبة والمراجعة، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة الإسكندرية السابق، صاحب الكثير والكثير من الأفضال علىي، متعمد الله بموفور الصحة والعافية وجراه الله عني خير الجزاء، وببارك الله له في عمره، وجعله عوناً لي ولزملائي بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

كذلك أتوجه بالشكر والتقدير لجميع أساتذتي في قسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية وفرعها بدمنهور، والذين لهم الفضل في التكوين والبناء العلمي للباحث، وأيضاً لجميع زملائي من المعيدين والمدرسين المساعدين بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وفرعها بدمنهور أيضاً، ولكل من مد لي يد العون والمساعدة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة والمعيدين بقسم الإحصاء والتأمين، وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة لبيبة حسب النبي، والأستاذ الدكتور محمد علي وكيل الكلية لشئون الطلاب، لما قدموه لي من جهود مضنية، وخبرات، ونصائح غالبة أثناء إتمام الجزء التطبيقي للبحث.

إهادء

إلى من جعلهم الله سبباً في وجودي، أبي وأمي
الأعزاء، بارك اللهم لي فيهم ومتعمهم بموفور
الصحة والعافية.

إلى من جعلهم الله دائماً عوناً وسندًا لي، أخوّي
محمد وعماد، والأستاذ محمود حسين الدخاني
زوج أختي بارك اللهم لي فيهم وأحفظهم من كلِ

سوءٍ

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
١	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
١	١- مقدمة البحث
٢	٢- هدف البحث
٢	٣- مشكلة البحث
٣	٤- أهمية البحث
٤	٧- حدود البحث
٤	٨- خطة البحث
٧	الفصل الثاني: أهم المفاهيم والعناصر والمواضيع ذات العلاقة بالفحص القانوني
٧	مقدمة الفصل
٨	المبحث الأول: أهم العناصر والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الفحص القانوني
٨	١- معنى الفحص القانوني وخدماته
٨	أ- خدمات التقصي وأنواعها
٩	ب- خدمات الدعم القانوني وأنواعها
١٠	٢- أنواع الفحص القانوني
١١	٣- علاقة مهنة الفحص القانوني بجرائم الغش بوجه عام والفساد بوجه خاص
١٢	٤- الفرق بين المفاهيم الخاصة بالغش والفحص القانوني
١٦	المبحث الثاني: جرائم الغش والفساد: أشكالها ودوافعها
١٦	١- مفهوم وأنواع الغش
١٩	٢- أسباب ودوافع ارتكاب جرائم الغش والفساد
٢١	٣- أنواع العلامات التحذيرية والمؤشرات الدالة على وجود غش
٢٥	المبحث الثالث: المراحل الخاصة بعملية التقصي عن حالات الغش والفساد
٣٣	الفصل الثالث: تحليل وتقييم أهم الدراسات السابقة
٣٣	مقدمة الفصل
٣٥	المبحث الأول: معنى الفحص القانوني وطبيعة الخدمات التي يقدمها الفاحص

		ل القانوني .
٣٥		١- معنى الفحص القانوني .
٣٧		٢- خدمات الفحص القانوني
٤٢		٣ - الفرق بين الفحص القانوني والمراجعة المالية وخدمات التأكيد
٥٢		خلاصة المبحث
٥٤		المبحث الثاني: أسباب إضافة خدمات الفحص القانوني لقائمة خدمات المحاسبة والمراجعة
٥٤		١- الدراسات التي أظهرت أهمية مهنة الفحص القانوني كأداة لمحاربة الغش والفساد
٥٩		٢- الدراسات التي أظهرت اختلاف دور مهنة الفحص القانوني عن الدور الذي تؤديه مهنة المراجعة وأهميته كأداة لتقليل فجوة التوقعات
٦٣		خلاصة المبحث
٦٤		المبحث الثالث: المتطلبات والخطوات العملية لتعزيز مهنة الفحص القانوني
٦٤		١- المتطلبات الأكاديمية والتنظيمية والمهارات الشخصية الازمة لحصول الشخص على لقب فاحص قانوني
٧٣		٢- محتويات مقررات الفحص القانوني والطريقة التي يتم بها تقديم تلك المقررات
٧٨		٣ - المنافع والصعوبات المتعلقة بالفحص القانوني
٨٠		خلاصة المبحث
٨١		الفصل الرابع: تحليل وتقدير الإصدارات المهنية للفحص القانوني وإطار مقترح لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية
٨١		مقدمة الفصل
٨٢		المبحث الأول: أهم الإصدارات المهنية المتعلقة بالفحص القانوني
٨٢		١- معيار الممارسة المعيارية لتكييفات الفحص القانوني والتقصي
٨٩		٢- قائمة معايير الفحص القانوني رقم ١١
٩١		٣- الإرشاد الخاص بقائمة معايير الفحص القانوني رقم ١١
٩٤		خلاصة الفصل

٩٦	المبحث الثاني: إطار مقترن لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية
٩٧	١- التوصيف المهني لمهنة الفحص القانوني
٩٩	٢- مجال خدمات مهنة الفحص القانوني
١٠١	٣- نطاق خدمات مهنة الفحص القانوني
١٠٥	٤- متطلبات تفعيل مهنة الفحص القانوني
١٠٨	شكل رقم (١): إطار مقترن لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية
١٠٩	الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية
١٠٩	مقدمة الفصل
١١٠	المبحث الأول: التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية
١١٠	١- أهداف الدراسة التطبيقية
١١٠	٢- مجتمع وعينة الدراسة
١١٢	٣- أداة البحث
١١٥	٤- خطوات تنفيذ الدراسة التطبيقية
١١٦	المبحث الثاني: تحليل النتائج
١١٦	١- التحليل الإحصائي للردود المستلمة ونتائج الدراسة التطبيقية
١٣٥	٢- نتائج البحث
١٣٩	الفصل السادس: الخلاصة والتوصيات
١٣٩	١- خلاصة البحث
١٤٢	٢- توصيات البحث
١٤٤	٣- مجالات البحث المستقبلية المقترحة
١٤٥	٤- المراجع
١٥٥	ملحق البحث
١٥٧	ملحق رقم (١): قائمة الاستقصاء المقدمة للأكاديميين
١٦٩	ملحق رقم (٢): قائمة الاستقصاء المقدمة للممارسين

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

١- مقدمة البحث

لا يكاد ينقضي يوم دون سماع أخبار إما عن إساءة استخدام الإدارة للمعايير المحاسبية أو عن وجود أخطاء جسيمة من جانب بعض المراجعين. الأمر الذي تسبب في مطالبة العديد من الشركات في الآونة الأخيرة بإعادة نشر قوائمها المالية وإعادة الإعلان عن نتائجها المالية. ومثل هذه الأفعال تطرح التساؤل حول الدور الذي يجب أن يؤديه المراجعون مما دعا الجهات المسئولة عن وضع معايير المراجعة إلى إلقاء مسؤولية متزايدة على المراجعين من أجل الاهتمام بمخاطر الغش The Risks of Fraud عند مراجعتهم لقوائم المالية. أيضاً طالب مجلس الإشراف العام على مهنة المحاسبة والمراجعة بالولايات المتحدة بضرورة امتلاك المحاسبين القانونيين القائمين بعمليات المراجعة لمهارات قوية في مجال الفحص القانوني Forensic Accounting، لكن هذه المتطلبات تطرح تساولاً جديداً لا وهو! من أين سنأتي بهؤلاء المراجعين الذين يمتلكون مهارات الفحص القانوني؟ أيضاً فهناك الكثير من الدراسات الأكاديمية التي أوضحت أن هناك جامعات قليلة جداً هي التي تقوم بتقديم مقررات الفحص القانوني ضمن مقرراتها الدراسية وأن هناك ندرة شديدة جداً في الكتب والمواد الدراسية التي تزود المراجعين بالمهارات الازمة لإدراك واكتشاف حالات الغش التي قد تحدث داخل الشركات التي يقومون بمراجعة أعمالها Carnes & Gierlasinski, 2001)

ومما لا شك فيه فإن هناك حاجة ماسة وملحة الآن لإضافة الخدمات التي يقوم بها الفاحص القانوني Forensic Accountant لقائمة خدمات المحاسبة والمراجعة لأن هذا سيساعد على استعادة الثقة التي فقدتها مهنة المحاسبة والمراجعة في السنوات الأخيرة. فمن المعروف أن حالات الغش والفساد التي تهز عالم الأعمال من حين لآخر تؤثر بالسلب على أصحاب المصلحة مما يفقدهم الثقة في القوائم المالية لأن بعض هذه الحالات قد تحدث تحت مرئي وسمع كل من المراجع الداخلي والخارجي بدون أن يستطيع أيًّا منها أن يمنع حالات الغش والفساد هذه، إما بسبب اعتباره موظفًا ينتمي للشركة وأيًّا تصرف منه قد يهدد وضعه الوظيفي (بالنسبة للمراجع الداخلي)، أو بسبب القيود المفروضة على عمله (بالنسبة للمراجع الخارجي)، والتي قد تحد من قدرته على الوصول إلى الحقيقة وكشف حالات الفساد والغش هذه وذلك بالرغم من وجودها فعلاً وذلك لأنها قد تقع خارج حدود عمله. فهو مسئول في المقام الأول

عن إبداء رأيه في القوائم المالية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يرتكز على التأكيد من صحة كافة المعاملات والمستندات المالية ويتأكيد من أن كل عملية مثبتة بالدفاتر لها مستند خاص بها (ويُقيّم الدليل على صحة التأكيدات الخاصة بها وهي: الحدوث أو الوجود، والاكتمال، والحقوق والتعهدات، والنقييم، والعرض والإفصاح). فإذا تحقق من صدق كل هذه التأكيدات اعتبرت القوائم المالية صادقة، وبذلك يستطيع أن يبدي رأياً غير معدل على القوائم المالية وذلك بالرغم من احتمال وجود حالات غش وفساد ولكنها تقع خارج حدود عمله لأنها مسئولة فقط عن التأكيد من صحة كافة المعاملات المالية. أيضاً فإنه حتى في حالة اكتشاف المراجعين الخارجيين حالات غش وفساد فإنه يقوم بإخطار الإداره بهذه الحالات لكي تتخذ الإجراءات اللازمة. وبالتالي إما أن تتخذ الإداره الإجراءات اللازمة ومن ثم يقوم المراجعين الخارجيين بإبداء رأيه وإصدار تقريره. أو أن ترفض الإداره الاستجابة لطلبات المراجعين الخارجيين وهنا يمكنه الامتناع عن إبداء الرأي وهو أقصى تصرف يقوم به وذلك بدون أن يستطيع القيام بتوصيل الحقائق التي توصل إليها للجهات المسئولة لأن هذا يعتبر خارج حدود اختصاصاته ومسئولياته.

٢- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مدى الحاجة لوجود مهنة الفحص القانوني ومدى تأثيرها على مهنة المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية وتحديد متطلبات تطبيق تلك المهنة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

٣- مشكلة البحث

أدى انهيار شركة انرون الأمريكية إلى اهتزاز الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة بسبب قيام محاسبى الشركة بالتلاعب في التقارير المالية لإخفاء الديون والخسائر التي قد تحققت على مدار السنوات السابقة، وأيضاً بسبب قيام المراجعين الخارجيين بالتواطؤ مع الإداره وعدم قيامه بدوره المنوط به. الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون ساربنز أوكسل리 [Sarbanes – Oxley Act 2002] وأيضاً أدى إلى ظهور مجموعة من الأسئلة الملحة التي تحتاج للإجابة عليها في الفترة القادمة، ومن أمثلة هذه الأسئلة.

• هل هناك تأييد من جانب المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية خاصة الأكاديميين والممارسين لمهنة خدمات الفحص القانوني؟

- هل تحتاج مهنة المحاسبة والمراجعة الحالية لتعزيزها بالخدمات التي يؤديها الفاحص القانوني وهل إضافة خدماتها لقائمة خدمات المحاسبة والمراجعة سيساهم من فاعلية ومن جودة بيئة المراجعة والمحاسبة المصرية؟
- هل يجب أن يكون الفاحص القانوني أكثر تأهيلًا وخبرة من المراجع في منع وكشف الفساد والغش الإداري؟
- هل وجود فاحص قانوني مؤهل ومدرب سيساهم من ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية وفي تقرير المراجع؟
- ما متطلبات تأهيل وتدريب الفاحص القانوني ومتطلبات كفاءته لاداء دوره في جمهورية مصر العربية؟

٤- أهمية البحث

تبغ أهمية البحث من تزايد الطلب في الآونة الأخيرة على خدمات محاسب قانوني متميز ومؤهل لتقديم خدمات الفحص القانوني **Forensic Accounting**. حيث أتضح أن هناك حاجة ماسة وملحة إلى الخدمات التي يقدمها الفاحص القانوني وذلك للعديد من الأسباب أهمها.

أ- الاهتمام والتركيز المتزايد على مهنة الفحص القانوني باعتبارها أداة مهمة سوف تساعد الأفراد القائمين بعمليات التقصي **Investigation** على ملاحقة ومقاضاة مرتكبي جرائم الرشوة **Crimes** **of Bribery**، والغش **Fraud**، وغسيل الأموال **Money Laundering** وغيرها من الجرائم والتصريفات غير القانونية في الشركات.

ب- أن الاحتراف المتزايد وارتفاع مستوى ذكاء المتورطين في جرائم الفساد والرشوة وغيرها من الجرائم يستدعي ضرورة أن تكون مهنة الفحص القانوني من ضمن الأدوات الأساسية المستخدمة في عمليات التحري والتقصي وذلك لضمان نجاح عمليات التحري ومقاضاة الأطراف المتورطة في الأنشطة الإجرامية المختلفة حيث أن إمام المحقق (من يقوم بعمليات التحري) بآليات الفحص القانوني يعتبر إضافة قوية لفريق التحقيق وستحسن من قدرتهم على مكافحة تلك الجرائم (Ahmad , 2003 , P.1).

ج- أن الاستخدام المتزايد للكمبيوتر وعمليات الصرافة الإلكترونية **E-Banking** وغيرها من التقنيات التي ظهرت في عصر المعلومات أدى إلى ارتفاع معدلات جرائم الغش والفساد. كما أن إمام واحتراف مرتكبي الجرائم لهذه التقنيات ومحاولة تسخيرها لإخفاء آثار جرائمهم أدى إلى

ضرورة وجود الفحص القانوني جنباً إلى جنب مع مهارات التحقيق الأخرى وذلك للمساعدة على اكتشاف مثل هذه الأنشطة (Ahmad , 2003, P.2).

د- حاجة بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية لهذه المهنة.

ه- ندرة البحوث في هذا المجال وال الحاجة لجهد الأكاديميين والممارسين لتنظيم تلك المهنة.

٥- حدود البحث:

١/٥ يخرج عن نطاق البحث بأي حال من الأحوال التعرض لمسؤوليات مهنة المراجعة الداخلية أو الخارجية والدور الحالي لها إلا في حدود ما يخدم ذلك البحث ويساعد على إزالة الخلط واللبس بين مسؤوليات المراجعة ومسؤوليات مهنة الفحص القانوني، كما يخرج عن نطاق البحث تناول معايير المراجعة الخاصة بمسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية على اعتبار أن مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية تختلف عن مسؤولية الفاحص القانوني.

٢/٥ كذلك يخرج عن نطاق البحث التعرض لخدمات الحوسبة القانونية (Forensic Computing) والتي تشير لتحديد، وحماية، وتحليل، وتقديم الأدلة الرقمية (digital evidence) بطريقة مقبولة قانونياً، وذلك لأنه مجال تخصصي وعلم واسع جداً ويحتاج لإفراد عدده كبير من البحوث لتناوله، أما هذا البحث فقد كان تركيزه في الأساس على تعريف المهتمين ببيئة المحاسبة والمراجعة المصرية بالخطوط العريضة لمهنة الفحص القانوني على اعتبار أنها مازالت مهنة جديدة على بيئة المحاسبة والمراجعة المصرية ومعرفة مدى تأثيرها على بيئة المحاسبة والمراجعة.

٦- خطة البحث

الفصل الأول: الإطار العام للبحث
ويحتوى على مقدمة البحث، وأهدافه، ومشكلته، وأهميته، وحدوده.

الفصل الثاني: أهم المفاهيم والعناصر والمواضيع ذات العلاقة بالفحص القانوني
ويهدف هذا الفصل إلى تناول أهم العناصر والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الفحص القانوني، وجرائم الغش والفساد والتعرض لأشكالها ولدوافعها، والمراحل الخاصة بعملية التقصي عن حالات الغش والفساد.

الفصل الثالث: تحليل وتقييم أهم الدراسات السابقة

ويتم فيه تحليل ودراسة عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الفحص القانوني، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة هي: دراسات ركزت على معنى الفحص القانوني وطبيعة الخدمات التي يقدمها الفاحص القانوني، ودراسات تناولت أسباب ودوافع إضافة تلك الخدمات لقائمة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، ودراسات اهتمت بمتطلبات تنظيم وممارسة مهنة الفحص القانوني.

الفصل الرابع: تحليل وتقييم الإصدارات المهنية للفحص القانوني وإطار مقترن لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية

ويتم من خلاله تحليل وتقييم الإصدارات المهنية التالية والخاصة بمهنة الفحص القانوني: المعيار الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين والذي بعنوان: معيار ممارسة الفحص القانوني والتقصي (Standard Practices for Investigative & Forensic: IFA) ، والمعيار الصادر عن المعهد الأسترالي للمحاسبين القانونيين والذي بعنوان قائمة معايير الفحص القانوني (Statement of Forensic Accounting Standards – APS 11) ، والإرشاد الخاص به والذي بعنوان (Joint Guidance Notes GN2 – Forensic Accounting) الصادران عن المعهد الأسترالي للمحاسبين القانونيين بتاريخ يوليو ٢٠٠٢ ، ثم يتناول الفصل بعد ذلك الإطار المقترن لتنظيم مهنة الفحص القانوني بجمهورية مصر العربية.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية

ويتم فيه وصف الدراسة التطبيقية، وعرض النتائج الإحصائية، وتحليلها، وذلك بعرض التعرف على نتائج الدراسة بشقيها النظري والعملي، وذلك بهدف الوصول لإجابات عن الأسئلة التي يهدف البحث الإجابة عليها. لذلك سيتناول هذا الفصل كلٍ من التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل السادس: الخلاصة والتوصيات

ويتناول خلاصة البحث، وتوصياته، وكذا بعض مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

